

زيادة غلة القطن بالوسائل الفنية

تمهيد :

(١) تساهم عدة عوامل في زيادة غلة القطن من القطن . ولكل من هذه العوامل أثره المباشر في تلك الزيادة وغير المباشر أيضا بتفاعله مع العوامل الأخرى . ومن مجموع التأثيرات المباشرة وغير المباشرة تتكون الزيادة في غلة القطن .

فزراعة الأصناف التي تمتاز بوفرة غلتها في المناطق الملائمة لها واتقان اعداد الأرض للزراعة واتباع أساليب الزراعة المستحدثة والزراعة في الميعاد المناسب وإجادة عمليات خدمة المحصول من رى وتسميد وعزق ومقاومة الآفات الحشرية والفطرية وفقا لنتائج التجارب والأبحاث الفنية — كل عامل من هذه العوامل ، له أثره المباشر في زيادة الغلة وأثره غير المباشر أيضا ، عن طريق تفاعله مع سائر العوامل .

(٢) ولا بد لمن يعالج هذا الموضوع الا يقتصر على ذكر نتائج الأبحاث والتجارب التي أجريت على القطن في ربع القرن الأخير ، بل يجب عليه أن يذكر في إيجاز أهم التطورات التي مرت بهذا المحصول ونقط التحول الرئيسية نحو زيادة غلته منذ عهد ساكن الجنان محمد علي الكبير حتى الآن . ذلك بأنه طيب الله ثراه — بما امتاز به من فكر ثاقب وبصيرة نافذة هو صاحب الفضل الأول في زيادة الغلة ووضع حجر الأساس في جعل محصول القطن عماد ثروة مصر وقوام حياتها الاقتصادية ، وذلك حينما استبدل بالأقطان البلدية قطن جومل وما أعقب ذلك من مشروعات الإصلاح الزراعي التي ساهمت بنصيب ملحوظ في رسم الصورة الحالية لمحصول القطن المصري تلك الصورة التي تظهر فيها غلة القطن في المرتبة الأولى بين جميع بلاد العالم كما تنبؤا قيلته بحق مكان الصدارة في الأسواق العالمية .

(٣) كان من الضروري إذن أن يشتمل بحثنا على هذه اللوحة التاريخية ، لأنها

بحث قدمه حضرة الأستاذ حسين ثابت ، مدير عام مصلحة الزراعة بوزارة الزراعة الى مؤتمر القطن الدولي التاسع عشر المنعقد بمصر من ٢٤ فبراير الى ٣ مارس سنة ١٩٥١ .

اتضمنت حلقات متصلة ترمز كل منها إلى تطور هام أو نقطة تحول أساسية نحو زيادة غلة القدان . ومن هذه الحلقات تكونت معالم الصورة الحالية للقطن المصرى وبواسطتها نتبين في وضوح ما تدل عليه هذه المعالم وأثر كل منها في زيادة الغلة .

وقد شمل هذا البحث نقط التحول الرئيسية نحو زيادة الغلة من عهد ساكن الجبان محمد على الكبير حتى الآن سواء ما كان منها خاصا بأثر شتى الاصناف وما كان خاصا بطرق الزراعة والخدمة من رى وتسميد ومقاومة آفات، بل وتشريعات أيضا صدرت للخدمة غرضى أو أكثر من الأغراض التى تحقق زيادة الغلة وحماية المحصول من العوامل التى تحد من إنتاجه .

(٤) وما يستحق التنبيه أن محصول القطن من عهد محمد على الكبير حتى الآن لاقى كل عناية وتشجيع من الحكومة والهيئات التى تهتم بالقطن . وقد تجلت هذه العناية وصارت تقليدا راسخا حرص عليه إبنائه واحفاده حتى الآن وساهمت فى هذا الواجب الهيئات الزراعية وبخاصة مصلحة الدومين « الآن مصلحة الأملاك الأميرية » ومدرسة الزراعة بالجيزة والجمعية الزراعية الملكية إلى أن أنشئت مصلحة الزراعة فى نوفمبر سنة ١٩١٠ ثم حولت إلى وزارة فى نوفمبر سنة ١٩١٣ فاضطلعت بمعظم هذا العبء الجسيم ، وبدأت فى عام ١٩٢٠ تنفيذ برنامج الإصلاح الشامل لكل ما يتعلق بهذا المحصول من تحسين الاصناف الموجودة واستنباط أصناف جديدة متفوقة فى غلتها وتيلتها على الاصناف القديمة ، وإقامة التجارب الزراعية على كل ما يتصل بالزراعة وخدمة المحصول من رى وتسميد ومقاومة للآفات كما نوضحه فيما يلى :

نقط التحول الرئيسية نحو زيادة الغلة

(١) إن أول نقطة تحول أدت إلى زيادة غلة القطن المصرى وتدعيم مستقبله هى إحلال قطن جومل أو قطن مصر حوالى عام ١٨٢٠ محل الاصناف البلدية التى كانت تزرع فى مصر قبل هذا التاريخ بزمان طويل دون أن تكون لها أهمية زراعية أو اقتصادية .

وكان صاحب الفضل الأعظم فى اتخاذ هذه الخطوات باعث مصر الحديثة محمد

على الكبير الذى أدرك بشاغب فكره و نافذ بصيرته ما سيكون لهذه الخطوة من أثر حاسم فى انماء ثروة البلاد وتدعيم حياتها الاقتصادية ، وقد اتخذ محمد على هذه الخطوة بعد أن تحقق بالتجربة من تفوق هذا القطن ، الذى وجده على الأرجح جومل المهندس الفرنسى فى حديقة محرم بك بالقاهرة ، ولفتت نظره تيلته الناعمة وتميزها على الأصناف البلدية المزروعة فى ذلك الوقت من النوعين المعمر والحولى وكان محصول القطن من الأصناف المعمرة حوالى ثلاثمائة رطل ، وهو أكبر محصول لها وتبلغه فى السنة الثالثة ثم يأخذ فى الهبوط تدريجيا . أما الأصناف الحولية فلم يكن محصولها يتجاوز مائة وثمانين رطلا .

وقد انقضى نحو قرن وربع منذ اتخذ محمد على هذا القرار الحكيم وظل القطن المصرى طوال هذه الحقبة دليلا حيا على بعد نظره بالنسبة لمستقبل هذا المحصول الرئيسى ، وسيظل كذلك ما بقيت حاجة الانسان الى هذه السلعة الضرورية .

وما يستحق التنبيه فى هذا الصدد تلك الإصلاحات العديدة والتشجيعات المالية التى تمت فى عهد محمد على فساعدت على انتقال القطن فى مصر من محصول ثانوي إلى محصول رئيسى وأهمها تسهيل وسائل الرى التى توجهها المصلح الكبير بإنشاء القناطر الخيرية التى بدى ° فى خفرها عام ١٨٣٣ وتم البناء فى عام ١٨٦١ وتحسين طريقة الجنى وكذلك الحلج بالآلات الميكانيكية بدلا من الآلات البدائية اليدوية وتأجيل تحصيل الضرائب الأميرية من الزراع حتى جنى المحصول ثم خصم قيمة الضرائب المستحقة عليهم من ثمن المحصول الذى كانت تشتريه الحكومة منهم بأسعار مجزية وطدت مركز القطن فى الزراعة المصرية حتى قفز محصول البلاد من ٩٤٤ قنطارا فى سنة ١٨٢٠ إلى ٢١٦١١٨١ قنطارا فى سنة ١٨٢٥ .

(٢) أما نقطة التحول الثانية نحو زيادة الغلة فهى استيراد أصناف من قطن البرازيل فى الفترة بين عامى ١٨٢٥ و ١٨٦٠ وأصناف من قطن سى ايلاند فى الفترة بين عامى ١٨٤٧ و ١٨٦٥ .

وقد كان الغرض من استيراد تلك الأصناف هو تجربة زراعتها فى البيئة المصرية ومقارنتها بقطن جومل وهى الخطوة الاولى التى يلجأ إليها مربو النباتات عادة لتحسين

مختلف الحاصلات ليتمكنوا من انتخاب أحسنها ملاءمة للبيئة الجديدة ثم العمل على أقلتها .

وقد زرعت هذه الأصناف المستوردة بجانب قطن جومل وحدث ما لا بد من حدوثه وهو التهجين الطبيعي بينها وبين قطن جومل فأدى مع مرور السنين إلى ظهور أصناف جديدة بعضها يمتاز على قطن جومل بوفرة غلته وجودة نبلته ولذلك أخذت تحل محله تدريجياً إلى أن اختفى من الزراعة اختفاء تاماً هو وكافة الأصناف المستوردة عدا قطن سى أيلاند الذي اقتضت زراعته على مساحات محدودة بشمال مديرية الغربية حتى عام ١٨٧٠ .

ولقد كان صنف الأشمونى على الأرجح أول ثمرة ظهرت من ثمار هذا التهجين الطبيعي وذلك فى عام ١٨٦٠ وهو بحق أصل لجميع الأصناف التى ظهرت بعده وظلت زراعته سائدة فى الوجه البحرى حتى ظهر صنف العفيفى الذى نشأ فى حقل أشمونى عام ١٨٨٢ فأخذ بدوره يحل محل الأشمونى الذى تركز فى الوجه القبلى حيث أستقر نهائياً وصار حتى الآن صنف الصعيد الأواحد .

أما الأصناف الوفيرة العدد التى توالى ظهورها بعد العفيفى وقبل ظهور السكلاريدس فليس هنا مقام التحدث عنها فضلاً عن أن غالبيتها الساحقة لم يكن لها شأن يذكر فى الزراعة المصرية ولكن لابد من الإشارة بل الإشادة بصنف السكلاريدس الذى كان له أثر كبير فى اقتصاديات مصر ، بل وفى السمعة العالمية للقطن المصرى . وقد وجدت بعض فصوص منه على الأرجح أثناء فرز قطن يانوفتش وذلك فى عام ١٩٠٦ ثم بدأ يظهر فى السوق حوالى عام ١٩١٠ وظل من ذلك التاريخ يزور فى شمال الدلتا بنجاح حتى اختفى من الزراعة فى عام ١٩٤٣ بسبب ما طرأ على غلته من الانحطاط نتيجة لإصابته بمرض الذبول وظهور أصناف جديدة استبطنها وزارة الزراعة تقاوم هذا المرض وافرة الغلة وجيدة الثيلة حلت محله .

وهكذا كان صنف السكلاريدس آخر الأصناف الهامة التى ظهرت نتيجة للتهجين الطبيعي . وكان لا بد نتيجة لحدوثه على هذا النطاق الواسع بين الأصناف

أن يتوالى ظهور هذا العدد الوفير من الأصناف التي ظهرت قبل السكلاريديس وبعده مبتدئة بطرز وأشكال مميزة نتيجة للانعزال الوراثي الذي يحدث في الهجن ابتداء من أجيالها الثانية ، فأما الطرز والأشكال التي كانت تظهر خلال تلك الفترة في صورة ثابتة من الناحية الزراعية وحائزة على صفات وميزات زراعية أو صنفية مرغوب فيها فكان نصيبها البقاء فترة من الزمن طويلة وأحسن مثل على ذلك أصناف الأشموني والعفيني والسكلاريديس . وأما الطرز والأشكال التي كانت تظهر في صورة غير ثابتة وراثيا أو ليست حائزة على صفات مرغوب فيها فسرعان ما كانت تختفي دون أن تترك أثراً يذكر . وهذا هو الذي حدث لمعظم الأصناف التي ظهرت بعد صنف الأشموني والعفيني في القرن التاسع عشر وبعد السكلاريديس في القرن الحالى حتى عام ١٩٢٥ وهو الوقت الذى بدأ فيه ظهور أصناف القطن الممتازة التي استنبطتها وزارة الزراعة بالوسائل الفنية وحلت تباعا محل الأصناف الموجودة تبعاً لسنة بقاء الأصلح .

وقد اتخذت الوزارة إجراءات تشريعية للمحافظة على نقاوة تلك الأصناف بإصدار قوانين أهمها القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ الذى يحتم فحص كل بذرة معدة للزراعة للتأكد من بلوغ نقاوتها وإنباتها درجة معينة تحدد سنوياً بقرارات وزارية ولإلا استعملت في الأغراض التجارية ، وهذا القانون مضافاً إليه نظام تحديد بذور كل صنف عن طريق الناتج سنوياً من مساحات النواة التي تنتجها الوزارة من مزارع تحت إشرافها هو الذى كفل المحافظة على وفرة محصول القطن وسميته في الخارج .

(٣) أما نقطة التحول الثالثة نحو زيادة غلة الفدان فهي استنباط أصناف جديدة من القطن بطريقة التهجين الصناعى بدلا من الاكتصار على طريقة انتخاب النباتات الفردية وهو ما سارت عليه وزارة الزراعة ابتداء من عام ١٩٣٤ حيث زرع أول أول صنف من هذه الهجن وهو المعروف باسم وفير .

وحسبى في هذه الناحية أن أشير إلى أن طريقة التهجين الصناعى أجدى وأقرب لتحقيق السكال في إنتاج أصناف ممتازة من طريقة انتخاب النباتات الفردية ، إذ تمكنا

من أن نجتمع في صنف واحد صفتين أو أكثر من الصفات المرعوبة والموزعة على آباء مختلفة مما يحقق مصلحة الزراعة والغزلين .

(٤) مقاومة دودة اللوز القرنفلية ودودة ورق القطن بالمواد الكيميائية هي نقطة التحول الرابعة نحو زيادة الغلة ، هاتان الحشرتان أخطر الحشرات التي تهدد محصول القطن . والأولى منهما أخطر من الثانية لأنها تخرق اللوزة وتعيش على البذور بداخلها فقد هبطت غلة الفدان في الوجه البحرى بسبب الإصاية بدودة اللوز القرنفلية من ٤٨ قنطاراً في عام ١٩١٠ إلى ٢,٩٣ قنطاراً في عام ١٩١٦ أى بهبوط ٣٤ ٪ تقريباً فضلاً عن الخط من رقب القطن المصاب وقد تسربت هذه الآفة إلى مصر عام ١٩١٠ في قطن غير مخلوج جيداً وارد من الهند وعمت إصابتها في عام ١٩١٤ .

وقد استعانت الوزارة في مقاومة دودة اللوز القرنفلية بتشريعات أهمها القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ الذى يحتم الانتهاء من حليج قطن الوجه القبلى في ٣١ مارس وقطن الوجه البحرى في ١٥ ابريل للقضاء على الديدان داخل البذرة وهى التى تخرج منها الفراشات لتصيب المحصول الجديد ، وذلك بواسطة مرور البذرة أثناء الحليج على هواء ساخن . وبذلك هبطت نسبة الضرر الذى يصيب المحصول إلى ١٥ ٪ بدلاً من ٣٤ ٪ كما سبق لإيضاحه .

أما دودة ورق القطن فقد لوحظت لأول مرة تصيب القطن والبرسيم عام ١٨٦٥ ويتختلف مدى ضررها من عام لآخر تبعاً لشدة الإصاية التى تتوقف على عدة عوامل أهمها الحالة الجوية التى تلائمها من حرارة ورطوبة وكثرة التسميد الأزوتى وكذلك كثرة مياه الري في موسم الإصابة .

وكانت أشد السنوات ضرراً بالمحصول في العشرين سنة الأخيرة هى سنوات ١٩٣٤ و ١٩٣٨ و ١٩٤٩ حيث قدرت الخسائر بما يساوى مليون قنطار و ٢ مليون قنطار ومليون ونصف مليون قنطار على التوالى .

والطريقة الشائعة في مقاومة دودة ورق القطن هى جمع لطع البيض وحرقها تنفيذاً للقانون .

على أنه منذ عام ١٩٣٤ بذلت جهود تجريبية وتطبيقية لمقاومتها بالتعفير بالمواد الكيماوية وعلى الأخص مادة الجير والكبريت الزرنيخي .

وقد تضاعفت هذه الجهود على نطاق واسع جداً بمنطقة شمال الدلتا في عام ١٩٥٠ وذلك باستعمال مواد أخرى بالإضافة إلى مادة الجير والكبريت الزرنيخي أهمها مادة تعرف باسم Cotton Dust فضلا عن استخدام طائفة هليوكوبتر في التعفير .

ولذلك فإن مقاومة الآفتين بهذه الوسيلة الجديدة يعتبر نقطة تحول نحو زيادة الغلة عن طريق التحكم التام في آفتين تسببان ضياع نحو ٣٠٪ من المحصول سنوياً .

(٥) أما نقطة التحول الخامسة نحو زيادة الغلة فتشمل عدة توجهات عن جميع العمليات الزراعية ابتداء من إعداد الأرض للزراعة حتى جني المحصول وفقاً لما أسفرت عنه التجارب الزراعية التي أقامتها وزارة الزراعة لرفع غلة الفدان ونوضحها فيما يلي :

(أ) العناية بإعداد الأرض للزراعة :

العناية بخدمة التربة وإعدادها للزراعة وتعريضها للشمس بين فترات الحرث يخلصها من الحشائش ويحسن خواصها الحيوية ويهيئ مهاداً صالحاً للبذرة ويساعد على جودة الإنبات وقد يلجأ بعض الزراع الذين يزرعون برسيم تحرث قبل زراعة القطن إلى أخذ حشنتين من البرسيم طمعا في ثمنها ، ولكن هذا يؤدي إلى تأخير خدمة الأرض وعدم تعريضها للشمس المدة الكافية قبل الزراعة مما يقلل فرصة تحلل بقايا جذور البرسيم فضلاً عن ضعف إنبات البذور نتيجة لعدم اجادة خدمة الأرض وتشجيع نمو نوع من الفطريات على جذيرات البادرات الصغيرة فتموت وتقل بذلك نسبة الإنبات وبالتالي تزيد نسبة ترقيع الجور ويكثر مدى الفروق في عمر النباتات .

(ب) الزراعة في الميعاد المناسب :

يمكن بصفة عامة القول بأن الزراعة في الميعاد المناسب (وهو شهر فبراير في الوجه القبلي ومارس في الوجه البحري) تكفل الحصول على غلة وافرة ، إذ يكون للنبات الوقت الكافي لاستكمال نموه الخضري مبكراً فتقل إصابته بدودة الورق ثم تكوين فروع

الثمرية والوز في الميعاد المناسب بحيث يتم نضج هذا الوز وتفتحته قبل ميعاد الإصابة بدودة الوز القرنفلية ، ويختلف مقدار زيادة غلة القطن تبعاً لإتمام الزراعة في الميعاد المناسب بحسب الظروف المحلية للمنطقة .

(ج) الزراعة بطريقة المضرب القمى :

استحدثت هذه الطريقة في الزراعة المصرية منذ نحو ٢٥ عاماً ، وأساسها رى الأرض قبل الزراعة بحوالى أسبوع « تبعاً لمعدن التربة والحالة الجوية ، ثم عمل الجور في الخطوط بمجرد جفاف الأرض نسبياً وذلك بواسطة مضرب قمى الشكل يجعل عمق الجور ثلاثة سنتيمترات ويوضع في كل منها خمسة أو ستة بذور ثم تغطيتها بالطمى أو بالرمل أو بتراب ناعم من الحقل ثم تروى الأرض .

وتكفل هذه الطريقة فضلاً عن توفير ٥٠٪ من مقدار التقاوى اللازمة للزراعة بالطريقة العادية جودة الانبات وسرعة ظهور البادرات فوق سطح الأرض وبخاصة في الأراضي الطينية الثقيلة وعند الزراعة في مواعيد مبكرة حين تكثر التقلبات الجوية كما أن البادرات تكون قوية وأشد احتمالاً للإصابة بالآفات ، ولا يحدث في جذورها تقاقل عند خف النباتات إلى نباتين وهو ما لا يمكن تجنبه في الزراعة بالطريقة العادية حيث يوجد في كل جورة أكثر من ١٥ نباتاً ، وعلى ذلك فإن هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى ظهور أكبر عدد من النباتات في الحقل في عمر واحد وتؤدي بالتالى إلى التيسير في النمو وفي الإزهار وتكوين الوز ونضجه فينبو المحصول أو غالبية الساحقة على الأقل من الإصابة بدودة ورق القطن ودودة الوز القرنفلية .

(د) تضيق مسافات الزراعة :

كان المتبع لخمس وعشرين سنة خلت زراعة القطن على خطوط بمعدل تسعة أو عشرة خطوط في القصبتين ٧٠١٠٠ متر وجعل المسافة بين الجور ٣٠ — ٣٥ سنتيمتراً وكان من ضمن وسائل مكافحة دودة الوز التي أسفرت عنها التجارب والأبحاث الاتجاه نحو تضيق مسافات الزراعة فصارت ١٢ أو ١٣ خطاً في القصبتين وحوالى ٢٠ سنتيمتراً

بين الجور وترتب على هذا التعديل في مسافات الزراعة زيادة عدد النباتات في الفدان من جهة وتبكير الإثمار ونضج اللوز من جهة أخرى فيسلم معظم المحصول من الاصابة بدودة اللوز القرنفلية . وهذا يفسر زيادة غلة الفدان بحوالى ١٠ ٪ من محصول ما يزرع على مسافات أوسع .

(هـ) التبكير بعملية خف النباتات .

يجب عدم تأخير عملية الخف عن ثلاثة أسابيع أو على الأكثر شهر من الزراعة لغیر ضرورة حتي لا تنزاحم لبادات طويلا في الجو مما يؤدي إلى ضعفها ورخاوتها وعدم تكوين الفروع الثرية السفلى على النبات . والميعاد المناسب للخف بعد تكوين الورقة الحقيقية الثانية أو الثالثة . وتخف كل جورة إلى نباتين قويين غير متلاصقين .

(و) التسميد :

يجب عدم المغالاة في التسميد والافتصار على المعدل الاقتصادي الذي يعطى أو فر غلة وإلا كانت النتيجة خسارة ثمن السماد الزائد عن الحاجة وتشجيع النمو الخضري أكثر مما يجب فيتأخر الإثمار ويكون المحصول أكثر تعرضا للاصابة بدود ورق القطن ودودة اللوز القرنفلية .

وقد دلت التجارب في مناطق شمال الدلتا على أن تسميد الفدان بمعدل ١٠٠ كيلوجرام من الأزوتات المحتوية على ١٥٥ ٪ آزوت يعطى زيادة في المحصول عن غير المسمد بنسبة ١٤ ٪ وترتفع هذه الزيادة إلى نسبة ٢١ ٪ من محصول غير المسمد إذا سمد بمقدار ٢٠٠ كيلوجرام .

أما في مناطق جنوب الدلتا فإن هذه الزيادة تكون ٢٣ ٪ ، و ٢٩ ٪ على التوالي وفي مصر العليا ٢٥ ٪ ، و ٣٩ ٪ على التوالي .

ومن هذا يتضح أن أنسب كمية من السماد الآزوت للفدان في الظروف العادية تتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ كيلوجرام من الآزوتات . ويحسن في الزراعة المبكرة إضافة نصف الكمية أو ثلاثة أرباعها بعد عملية الخف مباشرة ثم إضافة الجزء الباقي من السماد

قبل الريّة التالّية ومراعاة إعطاء الأجزاء الضعيفة النمو أكبر قسّط من السّماذ .

أما التسميد بسّماذ سوّبر فوسفات الجير فإن أثره في زيادة المحصول قليل بالقياس إلى نثر التسميد الأزوتى وبخاصّة في الوجه القبلى . على أنه إذا نقصت نسبة حامض الفوسفوريك في التربة عن ٠,٣ ٪ / وجب إضافة سّماذ سوّبر فوسفات الجير بالقدر الاقتصادى ويكون عادة ١٠٠ كيلو جرام للفدان من سوّبر فوسفات المحتوى على ١٦ ٪ / — ١٨ ٪ / من حامض الفوسفوريك ، ويعطى هذا السّماذ قبل الزراعة نثرا على الجانب القبلى من الخطوط .

فإذا توافر السّماذ البلدى وجبت إضافته أثناء الحرث بمعدل ٢٠ متراكب للفدان من السّماذ القديم ، وهو ما يعادل في فائدته المباشرة ١٠٠ كيلو جرام من الأزوتات والا أكل العجّز فيه بالأسمدة الكسّياوية الأزوتية .

(ز) الري :

منذ نحو ثلاثين عاما كان يغلب في الزراعة العامة تطويل الفترة بين ريّة الزراعة والريّة التالّية لها المعروفة بريّة الحماياه ، إلى ٦ أسابيع أو أكثر تحت تأثير الاعتقاد بأن ذلك يشجّع جذور النبات على أن تمتد في التربة لاعماق كبيرة تجد فيها دائما حاجتها من المياه ، وبذلك يضمن الحصول على غلة وافرة . على أن الأبحاث والتجارب أثبتت عكس ذلك إذ كان النبات باطالة فترة الريّ هذه يستنفد قوته في تكوين جذور عميقة ويتأخر في تكوين الساق والفروع الخضريّة والثماريّة مما يؤدى إلى تأخير نضج المحصول فيكون هدفا للاصابة بالعديدّة بدودة الورق ودودة اللوز القنفلية كما أثبتت الأبحاث أن الريّ بعد ٣ أسابيع من الزراعة أو بعد شهر على الأكثر ، إذا كان المحصول السابق أرزا أو كانت الأرض طينية ثقيلة ، يكفل زيادة في الغلة تتراوح بين ٤ ٪ / و ٧ ٪ / وجب مراعاة جعل هذه الريّة خفيفة بحيث لا تتعدى المياه نصف الخطوط وتصل إلى الجور بالفشع .

وتعطى الريّة الثانية بعد ٢٥ — ٣٠ يوما من ريّة الحماياه والريّة الثالثة بعد ١٥ — ٢٠ يوما من الريّة الثانية ثم يروى القطن بعد ذلك في مواعيد مناوبات الريّ التى

تنظيمها وزارة الأشغال أثناء شهور الصيف وقبل فيضان النيل . أما إذا أمكن التحكم في الري بوسائل الري الخاصة كالآبار الارتوازية فيحسن ألا تزيد الفترة بين الريه والى تليها على ١٢ يوما وتقتصر هذه الفترة أثناء شهرى يونيه ويوليه الى ١٠ أيام وعلى الأخص حينما تشتد الحرارة الجوية وإلا كانت النتيجة عجزا في مقدار الغلة .

وهناك اعتقاد يتمسك به البعض على إطلاقه ، وهو عدم رى القطن في شهر مسرى أى ابتداء من ١٠ أغسطس تقريبا ، خوفا من اشتداد الإصابة بدودة اللوز القرنفلية وهو في هذه الحالة اعتقاد صحيح اذا كان أكثر اللوز قد قارب النضج . أما اذا كان أكثره لا يزال صغيرا وكانت معظم النباتات في دور الزهر فلا مفر من الري في هذه الفترة ربا خفيفا نسبيا لإتمام تكوين اللوز ونضجه ، فإذا كانت الأرض جيدة الصرف فإن الضرر المحتمل من هذه الريه يكون قليلا بالقياس الى الأرض الرديئة الصرف وفى كلتا الحالتين لا يقع اللوم إلا على الزراع الذين يتأخرون في الزراعة الى حد يجعل معظم اللوز صغيرا في النصف الثانى من شهر أغسطس .

(ح) الجنى .

يحسن الابتداء فى جنى المحصول بمجرد تفتح ٤٠ - ٥٠ ٪ من مجموع اللوز حتى إذا انتهى الجنى بلغت هذه النسبة نحو ٦٠ - ٧٠ ٪ وإلا فإن تأخير الجنية الأولى انتظارا لتفتح أكبر من هذه النسبة أو حتى يكتمل التفتح فى جميع اللوز يؤدى إلى تساقط كثير من اللوز المتفتح على الأرض ويتعرض معظمه للتلف أو على الأقل تنحط رتبته .

* * *

استعرضنا فيما تقدم أهم التطورات ونقط التحول نحو زيادة غلة القطن من القطن منذ عشرات السنين وأوضحنا العوامل التى ساهمت فى هذه الزيادة والجهد الذى بذلناه وتبذلها الحكومة والهيئات فى مختلف النواحى للوصول بهذا المحصول إلى درجة الكمال .

على أنه لا يزال فى مبدان العمل متسع لتحقيق هذا الكمال أو ما يقرب منه كثيرا

وذلك برفع المتوسط العام لغلّة الفدان بنسبة ٥٠ ٪ على الأقل من المتوسط الحال بواسطة التوسع في الارشاد بكافة الوسائل التطبيقية والنظرية ولا سيما حيال صغار الزراع . وأعتقد أن أى مبلغ ينفق في هذا السبيل يعود على البلاد أضعافاً مضاعفة يوم يزيد المتوسط العام بهذه النسبة . ولست في ذلك مغالياً أو كثير التفاؤل ، إذ الواقع أن هناك عدة أمثلة أعرفها يتراوح فيها متوسط غلة الفدان في الوجه البحرى بين سبعة وثمانية قناطير ، وفي الوجه القبلى بين ثمانية وتسعة قناطير أى ضعف المتوسط العام تقريباً . وقد أمكن الحصول عليه بفضل اتباع هؤلاء الزراع أصول الفلاحة والحرص على تتبع نتائج الابحاث والتجارب وتطبيقها في مزارعهم مع مراعاة ظروفهم المحلية . وعلى ذلك فإن زيادة المتوسط العام للقطن بنسبة ٥٠ ٪ ليست حلماً ولا أملاً بعيد المنال ، ولكنها زيادة متواضعة سهلة التحقيق .

ووزارة الزراعة جادة في تحقيق هذا الهدف بالعمل على زيادة الاعتمادات المالية اللازمة للتوسع في أعمال الدعاية والارشاد التطبيقى والنظرى مع توفير كافة الضمانات التى تكفل الانتفاع لأقصى حد ممكن بهذه الناحية الارشادية .

مدير عام مصلحة الزراعة

هشيم نابت